لان معرفة جميع الواجب غير ممكن لعدم تناهيه ولا يلزم من عدم معرفته
عدم التكليف به اذ التكليف بما لا يطاق جايز عقلا ممتنع شرعا بفضل الله
تعالى وهذا ظاهر لا غبار عليه والله تعالى اعلم تنبيهات الاول المراد
بالواجب هنا الواجب العقلي لا الواجب الشرعي وان كان لا زمان عموم الاول
اي هذه العشرون بعض ما يجب على المكلف شرعا فهي جزئية موجبة
فلا تنافي الكلية الموجبة الماخوذة من قوله ويجب على كل مكلف ان يعرف
ما يجب الخ فافهم الثاني اتى بمن التبعيضية اشارة الى عدم ادعا انحصار
ما يجب في حق مولانا في العشرين صفة اذ كما لاته لا نهاية لها والمراد به
المجموع الذي في ضمنه الصفات الوجودية والسلبية والاضافية ولا
شك ان ذلك المجموع غير متناه ولا يقال اذا ضم نعيم الدنيا الى نعيم الاخرة
او معلومات زيد الى معلومات الله تعالى صار الكل متناهيا فان قلت
كما لا ته جمع مضاف فهو عام والحكم على العام كلية محكوم فيها على كل فرد و
اجيب بان الحكم في العام على وجهين احدهما هذا والثاني ان يكون الحكم على
المجموع نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
وما نحن فيه من هذا القبيل ولا يصح ان يكون من الاول ويصير المعنى ان
كل كمال له تعالى اي كل فرد فرد لا يتناهى الثالث قال بعض اهل الحواشي و
عشرون يحتمل ان يكون مبتداء ويكون الخبر مقدرا بعده اي واجبة و لك
ان تقول مقدر في الجار والمجرور قبله ويحتمل ان يكون خبرا ويكون
المبتدا محذوفا وفاقا للتقدير هي عشرون انتهى والصفة هي المرادفة للمعنى
وهي كل ما لا يقوم بنفسه و واجبة حكما للموصوف وهي على سبعة اقسام
وذكر المؤلف رحمه الله تعالى منها اربعة نفسية وهي التي لا يعقل الموصوف
بدونها وهذا الحد على مذهب من ينفي الحال كالامام الاشعري واما
على مذهب من يثبته كالرازي وامام الحرمين فالنفسية هي الحال
الواجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة كالوجود وسلبية
وهي عبارة عن نفي ما لا يليق بالله تعالى كالقدم والبقا ومعاني وهي
كل صفة قامت بالموصوف موجبة له حكما وقيل هي المعاني الموجبة
للاحوال كالقدرة والارادة ومعنوية وهي عبارة عن الاحوال التي
اوجبتها المعاني ككونه قادرا ومريدا وفعلية وهي عبارة عن التعلق
التنجيزي للقدرة والارادة كخلقه ورزقه وهي على قسمين فعلية

وجوديه

١٦

وجودية كالاماتة وسلبية كعفوه عمن شاء فانه عبارة عن ترك العقوبة و
هذا بنا على ان الترك سلب فعل يكون من الثاني وعلى انه فعل يكون من الاول
وجامعة لساير اقسام الصفات كالجلال والكبريا والعظمة والالوهية
وسمعية وهي عبارة عن معاني ورود السمع بها واعني بها الكتاب والسنة
المتواترة وكذا خبر الاحاد بشرط اعتضاده بالدليل العقلي كالاستواء و
اليد والعين والوجه وقد اختلف الناس فيها فذهب الشيخ الاشعري
الى انها اسما لصفات غير صفات المعاني الثمانية والله اعلم بحقايقها
وذهب امام الحرمين الى انها مؤولة بالاستيلاء والقهر والغلبة والقدرة
والبصر والوجود وذهب السلف الى الوقف في تاويلها والتقليد على
قسمين ما لا يقبل التاويل وما يقبله فان كان الاول وجب رده لان
المتواتر لا يعارض العقلية لاستحالة المعارضة بين القطعيين فلم يبق
الا الاحاد وهي انما تفيد الظن ولا تعارض بين قطعي وظني وذلك كا
لحديث الذي اخرجه البخاري من انه اذا كان يوم القيمة نادى الله بصوت
يسمعه البعيد كما يسمعه القريب وان كان الثاني فان قبل تاويلا و
تعين والا وجب التفويض لان تعيين بعضها بغير نقل عن صاحب
الشرع تسور على الغيب بغير دليل وهذا مع التنزيه الظاهر المستحيل انما
قلت وناهيك بفهم هذا التدقيق فانه في غاية التحقيق وهذا الذي ينبغي
ان يعول عليه ولما انقسمت مباحث هذا الفن ثلاثة اقسام الالهيات
وهي المسايل المبحوث فيها عن الاله ونبويات وهي المسايل المبحوث فيها
عن النبوة واحوالها وسمعيات وهي التي لا تتلقا احكامها الا من السمع
ولا تؤخذ الا من بوحي الشرع في تفصيل ذلك وبدا من القسم الاول بما هو
الاصل وهو الوجود لان الحكم بوجوب الواجبات له تعالى واستحالة ما
يتنزه عنه وجواز ما يجوز في حقه فرع عنه فقال وهي اي الصفات
العشرون اربعة اقسام نفسية وسلبية ومعاني ومعنوية كما تقدم
القسم الاول الوجود فقط وهو الذاتي بمعنى انه وجد لذاته اي ذاته
اقتضت وجوده جل وعلا لا العلة فلا يقبل العدم لا ازلا ولا ابدا لوجوب
افتقار العالم وكل جزء من اجزائه اليه تعالى وكل جزء وجب افتقار العالم
اليه لا يكون وجوده الا واجبا ذاتيا لا جايزا والا لزم الدور والتسلسل
وكلاهما محال وسياتي برهانه ان شاء الله تعالى واعلم ان العلما رضي